

الآثار الاقتصادية والمالية لكوفيد -19 على أداء المؤسسات البنكية الناشطة في الجزائر

- دراسة تحليلية للفترة نوفمبر 2019 / أكتوبر 2022 -

THE ECONOMIC AND FINANCIAL IMPACTS OF COVID-19

ON THE PERFORMANCE OF BANKING INSTITUTIONS ACTIVE IN ALGERIA

- ANALYTICAL STUDY FOR THE PERIOD NOVEMBER 2019 / OCTOBER 2022 -

د. مركان محمد البشير¹¹ جامعة تيسمسيلت - أحمد بن يحيى الونشريسي، الجزائر، morkane.elbachir@univ-tissemsilt.dz

تاريخ النشر: 2025/03/17

تاريخ القبول: 2025/01/20

تاريخ الاستلام: 2024/12/21

ملخص:

هدف هذا البحث إلى معرفة التدابير والإجراءات الاحترازية المتخذة من طرف البنوك المركزية واللجان والمنظمات البنكية والمالية لتحسين الأداء البنكي وإدارة المخاطر البنكية المترتبة عن التداعيات العالمية جراء الانتشار الواسع لجائحة كورونا. لقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في اعداد البحث بهدف وصف وتحليل مختلف أبعاد الموضوع. لقد توصلنا من خلال هذا البحث إلى عدة نتائج من أهمها ضرورة تمتين خطوط الدفاع في القطاع البنكي كإدارة المخاطر البنكية، لمواجهة آثار الأزمات على الأنظمة الاقتصادية والبنكية والمالية وبالتالي تحسين الأداء البنكي. كلمات مفتاحية: كوفيد-19، آثار اقتصادية ومالية، مخاطر بنكية، أداء بنكي، تدابير احترازية.

تصنيفات JEL : F00 ; G00 ; G21;

Abstract:

The aim of this research is to identify the precautionary measures and procedures taken by central banks, committees, and banking and financial organizations to improve banking performance and manage the banking risks arising from the global repercussions of the widespread outbreak of the COVID-19 pandemic.

The research relied on descriptive and analytical methods to describe and analyze various dimensions of the topic.

Through this research, we reached several conclusions, the most important of which is the necessity of strengthening the defense lines in the banking sector, such as banking risk management, to face the impacts of crises on economic, banking, and financial systems, and thus improve banking performance.

Keywords: Covid-19, economic and financial impacts, banking risks, bank performance, precautionary measures.

Jel Classification Codes: F00 ; G00 ; G21

1. مقدمة:

مع نهاية سنة 2019 ضرب فيروس كورونا (كوفيد-19) جمهورية الصين الشعبية (بداية بمدينة Wuhan city ثم انتشر لباقي الأقاليم والمناطق الصينية)، وانتشر بسرعة عبر جميع أنحاء العالم مع مطلع سنة 2020 ليمتد إلى غاية نهاية سنة 2022، مخلفا وراءه أزمة صحية واجتماعية وحتى إقتصادية ومالية مست كل دول العالم بدون استثناء، ولهذا سعت معظم دول العالم بمختلف أنظمتها لإحتواءه، إلا أن ذلك الاحتواء نجم عنه تداعيات إقتصادية ومالية عالمية مست كل الدول. إن تلك التداعيات الإقتصادية والمالية التي طرأت على العالم بسبب جائحة كورونا كان لها بالغ الأثر على جميع القطاعات والأنشطة لاسيما النشاط البنكي، فقد وجدت المؤسسات البنكية نفسها عرضة لمجموعة من المخاطر البنكية المحيطة بها وهو ما أدى إلى تراجع أدائها، وهذا ما دعى بأغلب الحكومات، والبنوك المركزية، والمنظمات واللجان الدولية البنكية والمالية، للتدخل واتخاذ جملة التدابير والإجراءات الاحترازية لإدارة تلك المخاطر البنكية والحيلولة دون تفاقمها، وبالتالي الحفاظ على الاستقرار البنكي بما يكفل ضمان حقوق المساهمين والمستثمرين والمودعين وأصحاب العلاقة مع البنك، من جهة، وتعافي القطاع البنكي وتحسين الأداء البنكي من جهة أخرى. وعليه نطرح السؤال الرئيسي التالي:

ما هي التدابير الاحترازية التي أقرتها مختلف البنوك المركزية، والمنظمات واللجان البنكية والمالية، لإدارة المخاطر البنكية المترتبة عن التداعيات العالمية جراء الانتشار الواسع لجائحة كورونا، بما يكفل تعافي القطاع البنكي وتحسين أدائه؟

ومن خلال السؤال الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل نجم عن جائحة كورونا تداعيات إقتصادية ومالية مست الاقتصاد العالمي؟
 - هل التداعيات الناجمة عن جائحة كورونا تسببت بمخاطر للقطاع البنكي وتدني أدائه؟
 - ما هي أهم التدابير الاحترازية المتخذة لإدارة المخاطر البنكية بما يكفل تحسين الأداء البنكي؟
- وقصد الإجابة عن الأسئلة الفرعية نقترح **الفرضيات** التالية:
- **الفرضية الأولى:** لقد ظهرت تداعيات إقتصادية ومالية عالمية أثرت سلبا على الاقتصاديات العالمية بسبب جائحة كورونا التي ضربت العالم خلال سنوات 2019 (شهر ديسمبر) و2020 و2021 وحتى 2022.
 - **الفرضية الثانية:** لم يكن القطاع البنكي بمعزل عن آثار جائحة كورونا، بل أثرت عليه التداعيات التي أفرزتها الجائحة، وأدى ذلك إلى ظهور وتفاقم مخاطر محيطة به وتراجع الأداء البنكي.
 - **الفرضية الثالثة:** يمكن للتدابير الاحترازية المتخذة من طرف الحكومات والهيئات البنكية إدارة المخاطر البنكية الناجمة بسبب التداعيات التي أفرزتها جائحة كورونا.
- تكمن أهمية هذا البحث في معرفة أهم التدابير والإجراءات الاحترازية التي يجب على الحكومات والبنوك المركزية عبر العالم إتخاذها لإدارة المخاطر البنكية وتحسين الأداء البنكي في ظل التداعيات الإقتصادية والمالية التي تؤثر على القطاع البنكي بسبب الأزمات والإضطرابات العالمية، والتي يمكن أن تؤدي إلى ظهور مجموعة من المخاطر التي تحيط بالمؤسسات البنكية وتفرض على تراجع أدائها.
- يسعى هذا البحث إلى تحقيق **الأهداف** التالية:

- التعريف بالمؤسسات البنكية وبالعمليات البنكية وبالمخاطر البنكية؛
- عرض أهم التداعيات الإقتصادية والمالية الناجمة عن جائحة كورونا (كوفيد-19)؛
- عرض أهم المخاطر البنكية مع تشخيص الأداء لبعض المؤسسات البنكية الناشطة في الجزائر خلال فترة كورونا (كوفيد-19)؛
- عرض مختلف التدابير الاحترازية المتخذة لإدارة تلك المخاطر البنكية.

وقصد الإحاطة بمختلف جوانب البحث والإجابة على التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية سوف نعتمد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي بهدف وصف وتحليل مختلف أبعاد الموضوع، بداية بوصف والتعريف بالمؤسسات البنكية وبالعمليات البنكية التي تقوم بها، ثم ذكر أهم المخاطر البنكية التي تحيط بالعمل البنكي، ثم عرض ووصف وتحليل أهم التداعيات الاقتصادية والمالية الناتجة عن جائحة كورونا العالمية ثم عرض وتحليل أهم المخاطر البنكية التي نجمت عن ذلك، مع تشخيص الأداء لبعض المؤسسات البنكية الناشطة في الجزائر خلال فترة كورونا (كوفيد-19)، وفي الأخير عرض وتحليل أهم التدابير الاحترازية العالمية والإقليمية والمحلية المتخذة لإدارة المخاطر البنكية والحيلولة دون انتشارها.

لقد تناولت العديد من الدراسات العلمية والبحوث الأكاديمية أثر مختلف الأزمات الجائحة، الاقتصادية والمالية، على القطاع البنكي والمالي وما ينجم عنه من مخاطر بنكية مع عرض مختلف أهم الإجراءات والتدابير الاحترازية التي اتخذت بذلك الشأن، ومن أهم الدراسات السابقة لموضوعنا نجد:

- دراسة "Med Lakhdar BOUSSAHA & Adel BOUBAKER, Ali SAHOANE" سنة 2020، تحت عنوان "Precautionary Measures Taken to Achieve the Governance in Banking and Financial Institutions in Light of the Global Repercussions Resulting From the Corona Pandemic (COVID-19)"، عن مجلة شمال إفريقيا:

لقد هدفت هاته الدراسة إلى ما يلي: التعريف بالحوكمة في المؤسسات البنكية والمالية؛ عرض أهم التداعيات الاقتصادية والمالية الناتجة عن جائحة كورونا (كوفيد-19) خلال الفترة 2020/2019؛ عرض أهم الآثار السلبية التي تعرض لها القطاع البنكي بسبب تلك التداعيات؛ عرض مختلف التدابير الاحترازية المتخذة من قبل البنوك المركزية والهيئات والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية لتجسيد أسس الحوكمة في المؤسسات البنكية والمالية.

- دراسة "وجدان عبد الله علي السوداني & نبيلة فارس حسين العلاونة" سنة 2022، تحت عنوان "سياسات البنوك المركزية في مواجهة كوفيد 19"، عن المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية:

لقد هدفت هاته الدراسة إلى عرض مجموعة من النقاط منها: التعرف على أهم السياسات النقدية التي تتبعها البنوك المركزية في الظروف العادية؛ بيان السياسات والإجراءات التي اتبعتها البنوك المركزية في مواجهة كوفيد 19، من خلال عرض تجارب دولية لبعض البنوك المركزية.

لقد سعينا وحاولنا جاهدين من خلال دراستنا إلى معالجة ذلك الأثر من منظور مختلف من حيث بعض النواحي عن الدراستين السابقتين أعلاه، وما يميز دراستنا عن الدراستين السابقتين هو تحليلنا للآثار الاقتصادية والمالية الناجمة عن أزمة جائحة كورونا خلال فترة الدراسة (03 سنوات) والتي مست سنوات 2019 و 2020 و 2021 و 2022، وقمنا بتشخيص الأداء لبعض المؤسسات البنكية الناشطة في الجزائر خلال فترة كورونا (كوفيد-19)، بحيث قمنا بتشخيص أداء مجموعة المؤسسات البنكية التجارية العمومية والمؤسسات البنكية التجارية الأجنبية، فأما المؤسسات البنكية التجارية العمومية فقد تناولنا البنك الوطني الجزائري، أما المؤسسات البنكية التجارية الأجنبية فقد تناولنا مصرف السلام الجزائر وبنك الخليج الجزائر، كما تطرقنا للإجراءات الاحترازية البنكية لإدارة هذا النوع من الأزمات الجائحة، على غرار الأزمات الاقتصادية والمالية الأخرى، والتي أثرت بصفة مباشرة أو غير مباشرة على القطاع البنكي، فالأزمة الصحية أثرت على كل القطاعات، التجارية والصناعية والزراعية والسياحة والنقل والمواصلات وباقي القطاعات، وذلك أثر بالضرورة على الأنظمة البنكية جراء تفاقم المخاطر، ولهذا وجب اتخاذ إجراءات الاحترازية من شأنها الحد من المخاطر المحيطة بالمؤسسات البنكية وتحسين أداءها وتعافي النظام البنكي.

2. المخاطر البنكية وأهم التداعيات الاقتصادية والمالية العالمية في ظل كوفيد-19

1.2 المخاطر البنكية المحيطة بالعمليات البنكية:

باعتبار المؤسسات البنكية عون اقتصادي مهم ولا بد منه في الدورة الاقتصادية الكاملة، فهي تسعى إلى فرض دورها ومكانتها في مختلف الأنظمة الاقتصادية العالمية، وهي بذلك تقوم بمجموعة من العمليات البنكية المتعددة لصالح الأعوان الاقتصاديين الآخرين، لعل أبرزها عمليات التمويل وتوفير السيولة النقدية اللازمة ومختلف وسائل الدفع، إضافة إلى مجموعة العمليات البنكية الأخرى. إن معجم الوسيط لمجمع اللغة العربية يعرف المؤسسة البنكية بأنها مؤسسة تقوم بعملية الائتمان بالإقراض والاقتراض (خليل، 2014، صفحة 13).

فالمؤسسة البنكية هي منظمة (مؤسسات ربحية، ما عدا البنك المركزي) تنصب عملياتها على تجميع النقود (بمختلف أنواعها، المعدنية والورقية والتي تنوب عن النقود) الفائضة عن حاجة الجمهور لغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة أو استثمارها في مجالات محددة ومتعددة، فهي مؤسسات مالية نقدية مهمتها الأساسية هي القيام بالوساطة المالية بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي، وذلك من خلال تحويل الأموال من أصحاب الفائض المالي (المدخرين) إلى أصحاب العجز المالي (أصحاب الأعمال)، إضافة إلى إصدار وخلق النقود.

تظهر أهمية المؤسسات البنكية بصورة واضحة من خلال الدور المهم الذي تلعبه وذلك من خلال العمليات البنكية التي تقوم بها، فبدون المؤسسات البنكية: يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر بالشروط والمدة الملائمة للثنتين؛ تكون المخاطرة أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد؛ يستحيل وجود وسائل دفع بنكية تقليدية أو إلكترونية تنوب عن النقود؛ غياب هيئة تقوم بجمع ودائع الأفراد وإعادة استثمارها لأن هذا من مهام ووظائف المؤسسات البنكية.

إضافة إلى كل ما سبق ذكره تقوم المؤسسات البنكية بزيادة ضخ سيولة قريبة من النقود وبالتالي ينقص الضغط في الطلب على النقود كما أنها تقدم للاقتصاد أصول مالية متنوعة المخاطر والعوائد وتشجع وتدعم الأسواق المالية. (الصيرفي، 2006، صفحة 19)

فالمؤسسات البنكية من خلال قيامها بالمهام المنوطة بها تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها فيها يلي (فارس، 2013، الصفحات 25-32): تطوير أساليب أداء وتقديم الخدمات البنكية؛ الاستثمار في نشاطات أخرى غير العمل البنكي؛ تعظيم العوائد في شكل فوائد وعمولات وغيرها؛ تحقيق التوافق بين السيولة والربحية في أن واحد؛ تحقيق عمليات ابتكار وتجديد وتطوير الخدمات البنكية؛ تحسين جودة الخدمات والمنتجات البنكية مع تخفيض تكاليفها؛ الاستثمار بالاكتماب على الأوراق المالية قصيرة الأجل وطويلة الأجل. إضافة إلى توسيع النشاط، وفتح المزيد من الوكالات، وتوسيع تقديم مختلف الخدمات ومن ثم زيادة عدد الزبائن (طه، 2000، صفحة 117).

كما تسعى المؤسسات البنكية (بمختلف أنواعها) إلى تقديم خدمات مالية وغير مالية شاملة، كلاسيكية (ربوية) وإسلامية، إئتمانية وغير إئتمانية، تقليدية وإلكترونية، استثمارية وغير استثمارية، محلية وعلى المستوى الدولي.

تقوم المؤسسات البنكية يوميا وبصفة دورية ومنظمة بمجموعة من العمليات البنكية، فمنها ما هو كلاسيكي (تقليدي) ومنها ما هو حديث (مطور)، فالكلاسيكي يتمثل في استقبال الودائع من مختلف الزبائن (أفراد وخواص ومهنيين ومؤسسات عمومية وخاصة)، ومنح الائتمان بمختلف أنواعه لمختلف الزبائن (أفراد وخواص ومهنيين ومؤسسات عمومية وخاصة)، وتوفير وسائل الدفع كالشيكات والكمبيالات (السفنتجة) والسندات واستثمارات تحويل الأموال، أما الحديث فيتمثل في تقديم المعلومات والاستشارات المالية والهندسية، والقيام بالتأمين والاستثمارات، وتمويل عمليات التجارة مع الخارج، وغيرها من الأعمال البنكية الحديثة سواء التي تتم بالطرق اليدوية أو الإلكترونية التي تتم باستعمال الوسائط الإلكترونية.

حسب مختلف المفكرين والمنظرين في العلوم المالية والمصرفية وحتى القانونية، فإن للعمليات البنكية مجموعة من الخصائص والصفات المميزة لها، وهو ما يجعلها عمليات تنفرد بها البنوك دون سواها، والعمليات البنكية عديدة ومتنوعة، فمنها ما هو تقليدي ومنها ما هو إلكتروني، ومنها ما هو موجه للمعاملات المحلية ومنها ما هو موجه للمعاملات مع الخارج، ومن أهم الصفات والخصائص التي تتميز بها العمليات البنكية نذكر: الصفة التجارية؛ الصفة القانونية؛ الصفة التقنية والفنية؛ صفة الإذعان؛ الصفة النمطية؛ صفة العقود؛ تقوم على الاعتبار الشخصي؛ وليدة العرف والعادات البنكية؛ الصفة الدولية؛ غير ملموسة وغير قابلة للتخزين؛ الصفة النقدية والصفة التمويلية.

يعترض العمل البنكي يوميا مجموعة من المخاطر، وهي تتعدد وتتنوع وتتعدد وتنوع العمليات البنكية، فالعمليات البنكية التقليدية مخاطر تحيط بها وللعمليات البنكية الإلكترونية كذلك مخاطر تحيط بها. عموما، يمكن تقسيم المخاطر البنكية إلى عدة أنواع وأقسام، من أبرزها نجد: مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السوق، ومخاطر الصرف، مخاطر تشغيلية، مخاطر رأس المال، إضافة إلى مخاطر بنكية أخرى كمخاطر استراتيجية، مخاطر التكنولوجيا، المخاطر القانونية، المخاطر النظامية، مخاطر الدولة ومخاطر أزمات المصارف.

2.2 أهم التداعيات الاقتصادية والمالية العالمية التي أبرزتها جائحة كورونا:

لقد كان لكورونا الأثر الواضح والخطير على أسعار النفط (كانت دراستنا على نفط نوع خام برنت بمتوسط السعر الشهري لسعر الإغلاق)، فمنذ بداية انتشار الجائحة، اضطرت معظم الدول إلى تعليق رحلاتها الجوية والبرية والبحرية كإجراء احترازي. كما توقفت أغلب المصانع عن الإنتاج، مما أدى إلى توقف خطوط الإمداد. بالإضافة إلى ذلك، فرضت العديد من الدول الحجر الصحي الشامل أو الجزئي، مما أدى إلى تقييد حركة المرور وتعطيل النشاط الاقتصادي. تأثرت صناعات النقل والصناعة والتجارة بشكل كبير بسبب هذه الإجراءات الاحترازية، حيث توقفت الطلبات على مادة النفط، التي تعتبر الطاقة الأساسية لتشغيل هذه القطاعات. نتيجة لذلك، شهدت أسعار النفط انخفاضا حادا وسريعا. لمنع استمرار تدهور الأسعار، قامت منظمة أوبك والولايات المتحدة ودول أخرى منتجة للنفط بالتعاون من أجل خفض حجم الإنتاج اليومي. تم التوصل إلى اتفاقيات لتقليص الإنتاج، وهذا ساهم في ارتفاع أسعار النفط مرة أخرى واستقرارها فوق مستوى 40 دولار للبرميل الواحد بحلول جوان 2020. فالجدول 1 الموالي يوضح تغيرات أسعار مادة النفط للفترة الممتدة من 01 نوفمبر 2019 إلى 31 أكتوبر 2022.

الجدول 01: "متوسط السعر الشهري لمادة النفط للفترة نوفمبر 2019 حتى أكتوبر 2022، بالدولار"

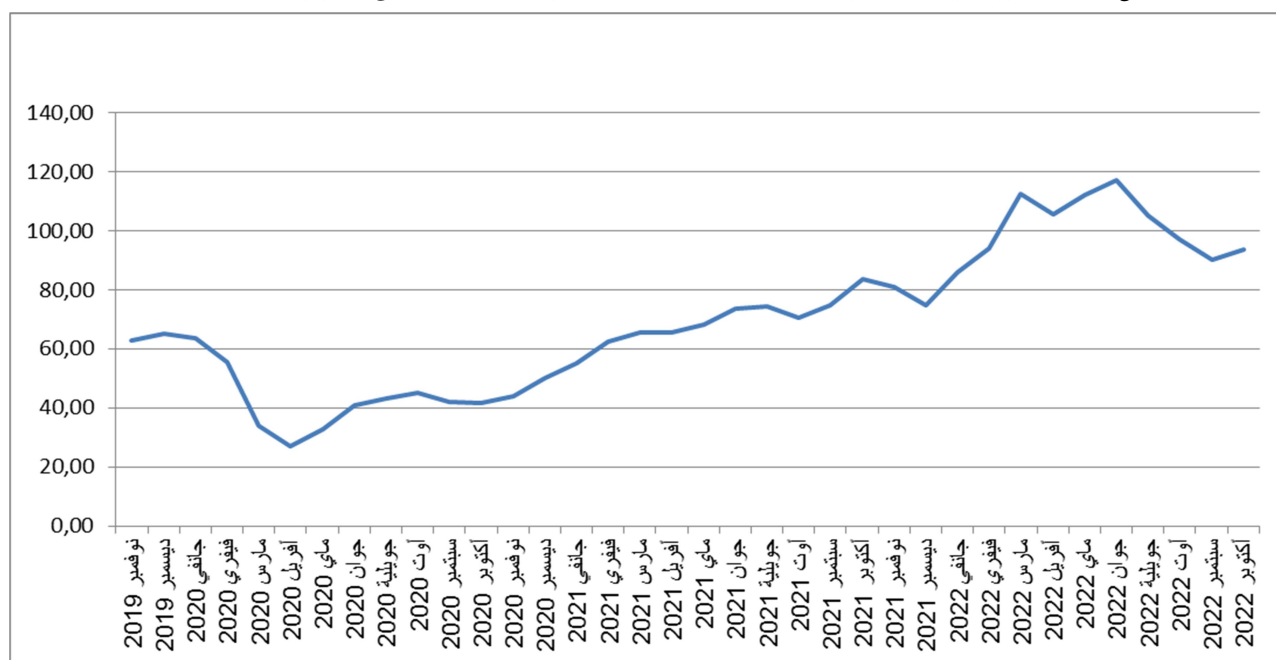
الشهر والسنة	متوسط السعر	الشهر والسنة	متوسط السعر	الشهر والسنة	متوسط السعر
نوفمبر 2019	62,71	نوفمبر 2020	44,01	نوفمبر 2021	80,74
ديسمبر 2019	65,02	ديسمبر 2020	50,19	ديسمبر 2021	74,83
جانفي 2020	63,72	جانفي 2021	55,25	جانفي 2022	85,91
فيفري 2020	55,47	فيفري 2021	62,28	فيفري 2022	94,10
مارس 2020	33,96	مارس 2021	65,59	مارس 2022	112,53
أفريل 2020	26,79	أفريل 2021	65,45	أفريل 2022	105,60
ماي 2020	32,83	ماي 2021	68,28	ماي 2022	112,23
جوان 2020	40,79	جوان 2021	73,41	جوان 2022	117,24

105,13	جويلية 2022	74,26	جويلية 2021	43,17	جويلية 2020
97,27	أوت 2022	70,46	أوت 2021	45,02	أوت 2020
90,28	سبتمبر 2022	74,80	سبتمبر 2021	41,84	سبتمبر 2020
93,63	أكتوبر 2022	83,76	أكتوبر 2021	41,45	أكتوبر 2020

Source : (Boursorama, 2022)

من خلال الجدول 01 أعلاه نلاحظ أن الفترة الممتدة من 01 نوفمبر 2019 إلى غاية 31 أكتوبر 2022، والتي تقدر ب 03 سنوات (36 شهرا)، تخللتها تذبذبات في أسعار مادة النفط انخفاضا وارتفاعا وذلك راجع لبعض التداعيات الاقتصادية والمالية الناتجة عن جائحة كورونا التي عصفت بالعالم خلال هاته الفترة، ولمزيد من التوضيح نستعين بالشكل 01 أدناه.

الشكل 01: "تطور متوسط السعر الشهري لمادة النفط للفترة نوفمبر 2019 حتى أكتوبر 2022، بالدولار"



المصدر: من إعداد الباحث

نلاحظ من الشكل 01 أعلاه أن سعر البرميل الواحد كان 62.71 دولار أمريكي خلال شهر نوفمبر 2019، ليتجاوز سعر 65 دولار خلال شهر ديسمبر 2019، أما بداية من سنة 2020 (شهر جانفي) عرفت أسعار النفط انخفاضا حادا وخطيرا إلى ما دون 27 دولار للبرميل الواحد خلال شهر أبريل 2020، وتخللت خلال هاته الفترة إعادة ارتفاع طفيف في الأسعار تعقبها انخفاض حاد في السعر، والسبب في ذلك التدهور هو انتقال جائحة كورونا إلى كل قارات دول العالم وهو ما أدى إلى حدوث الإجراءات الوقائية السابقة الذكر والتي أدت إلى التوقف عن استيراد النفط وبالتالي اختلال حاد بين الطلب والعرض، وخلال منتصف أبريل من سنة 2020 سعت الدول والمنظمات النفطية إلى الاتفاق على تخفيض حجم الإنتاج لأدنى مستوياته وهو ما أدى بعد 20 أبريل 2020 إلى عودة ارتفاع أسعار البترول تدريجيا ليستقر عند عتبة 93.63 دولار في نهاية شهر أكتوبر 2022.

وقد كان كذلك لكورونا الأثر الواضح على أسعار الغاز الطبيعي (كانت دراستنا على الغاز الطبيعي بمتوسط السعر الشهري لسعر الإغلاق)، فقد حذا حذو النفط في نفس التذبذب والوتيرة والاتجاه، فالجدول 02 الموالي يوضح تغيرات أسعاره للفترة الممتدة من 2019/11/01 إلى 2022/10/31.

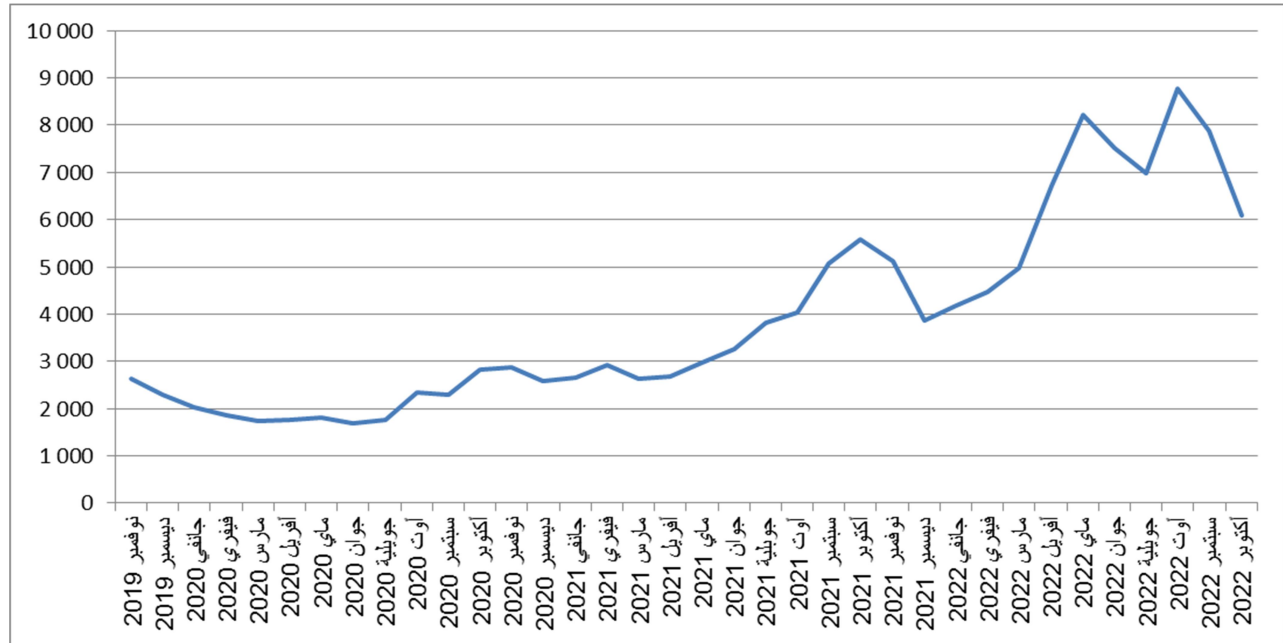
الجدول 02: "متوسط السعر الشهري لمادة الغاز للفترة نوفمبر 2019 حتى أكتوبر 2022، بالدولار"

الشهر والسنة	متوسط السعر	الشهر والسنة	متوسط السعر	الشهر والسنة	متوسط السعر
نوفمبر 2019	2.623	نوفمبر 2020	2.875	نوفمبر 2021	5.119
ديسمبر 2019	2.286	ديسمبر 2020	2.584	ديسمبر 2021	3.864
جانفي 2020	2.027	جانفي 2021	2.648	جانفي 2022	4.170
فيفري 2020	1.850	فيفري 2021	2.930	فيفري 2022	4.480
مارس 2020	1.731	مارس 2021	2.622	مارس 2022	4.979
أفريل 2020	1.759	أفريل 2021	2.685	أفريل 2022	6.708
ماي 2020	1.814	ماي 2021	2.967	ماي 2022	8.215
جوان 2020	1.701	جوان 2021	3.272	جوان 2022	7.520
جويلية 2020	1.764	جويلية 2021	3.810	جويلية 2022	6.990
أوت 2020	2.343	أوت 2021	4.031	أوت 2022	8.775
سبتمبر 2020	2.304	سبتمبر 2021	5.080	سبتمبر 2022	7.880
أكتوبر 2020	2.836	أكتوبر 2021	5.571	أكتوبر 2022	6.085

Source : (SA.INVESTING, 2022)

من خلال الجدول 02 أعلاه نلاحظ أن الفترة الممتدة من 01 نوفمبر 2019 إلى غاية 31 أكتوبر 2022، والتي تقدر ب 03 سنوات (36 شهرا)، تخللتها تذبذبات في أسعار مادة الغاز الطبيعي انخفاضا وارتفاعا وذلك راجع لبعض التداعيات الاقتصادية والمالية الناتجة عن جائحة كورونا التي عصفت بالعالم خلال هاته الفترة، ولمزيد من التوضيح نستعين بالشكل 02 أدناه.

الشكل 02: "تطور متوسط السعر الشهري لمادة الغاز للفترة نوفمبر 2019 حتى أكتوبر 2022، بالدولار"



المصدر: من إعداد الباحث

من الشكل 02 أعلاه نلاحظ أن سعر الغاز الطبيعي بلغ 2.623 دولار لكل مليون وحدة حرارية خلال شهر نوفمبر 2019، بعده عرف تذبذبات وانخفاضات في سعره ليصل إلى أدنى مستوياته خلال شهري مارس وأفريل 2020، ثم بعده يرتفع تدريجيا ليستقر عند حدود 6.085 دولار لكل مليون وحدة حرارية في نهاية شهر أكتوبر 2022.

أما الدولار الأمريكي فهو بدوره تأثر كثيرا جراء كورونا (كانت دراستنا على الدولار الأمريكي بمتوسط السعر الشهري لسعر الإغلاق)، والسبب في تطرفنا لهذه العملة دون سواء يعود لكون أغلب السلع العالمية تقدر في السوق الدولي بتلك العملة (لاسيما سوق المحروقات من غاز وبترو، وسوق السلع المعادن النفيسة كالذهب والأحجار الكريمة، ضف إلى ذلك تعامل أغلب دول العالم بالدولار الأمريكي كدول الخليج وأستراليا وقارة أمريكا ككل وأستراليا وأغلب دول آسيا وإفريقيا)، دون أن ننسى أن سعر الذهب مقوم ومرتبطة بالدولار الأمريكي)، كما أن أغلب المعاملات العالمية تتعامل بالدولار، وعلى هذا الأساس فإن أي أثر يطرأ على الدولار فهو يطرأ بالضرورة على المتغيرات العالمية وحتى على البنوك العالمية والأسواق المالية. تعرض الدولار الأمريكي لهزة اقتصادية ومالية بسبب انتشار فيروس كورونا، مما أدى إلى انكماش عالمي وإغلاق للأنشطة الاقتصادية والمالية. تأثر استقرار الدولار وانخفضت قيمته أمام العديد من العملات الصعبة الدولية، وخاصة اليورو الذي هو عملة الاتحاد الأوروبي. فالجدول 03 الموالى يوضح تغيرات أسعار عملة الدولار الأمريكي مقابل عملة اليورو الأوروبية للفترة الممتدة من 2019/11/01 إلى 2022/10/31.

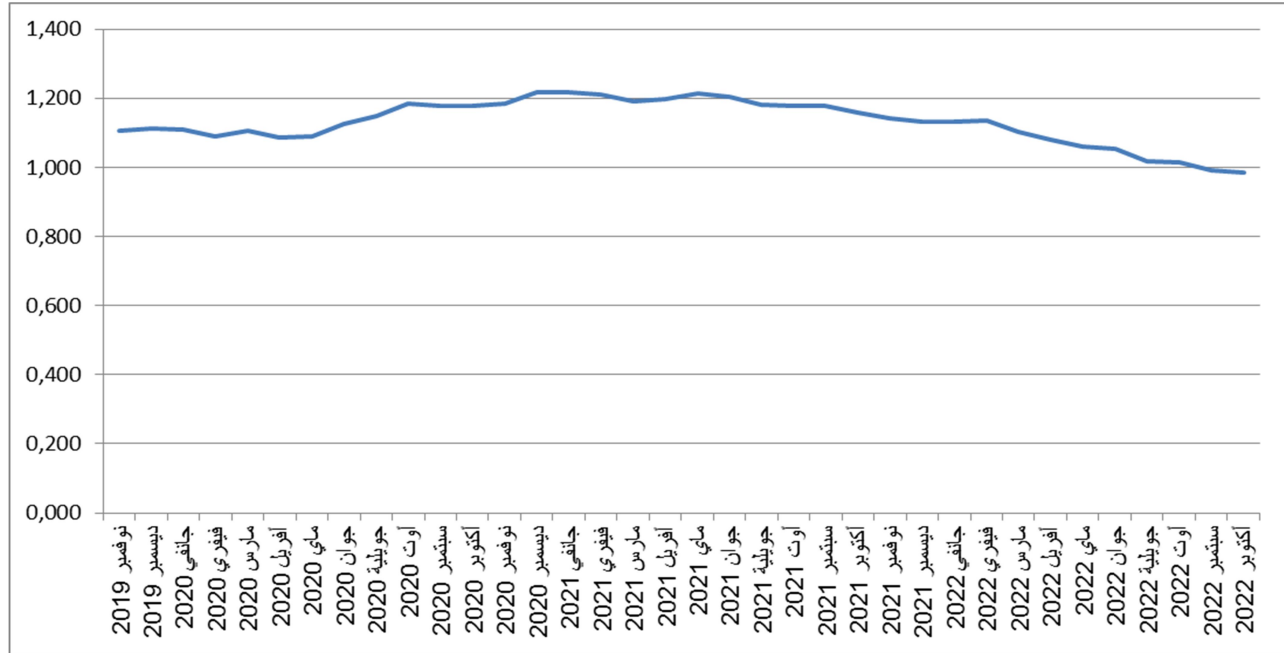
الجدول 03: "متوسط السعر الشهري للدولار مقابل اليورو للفترة نوفمبر 2019 حتى أكتوبر 2022"

الشهر والسنة	متوسط السعر	الشهر والسنة	متوسط السعر	الشهر والسنة	متوسط السعر
نوفمبر 2019	1,105	نوفمبر 2020	1,184	نوفمبر 2021	1,141
ديسمبر 2019	1,112	ديسمبر 2020	1,217	ديسمبر 2021	1,131
جانفي 2020	1,110	جانفي 2021	1,217	جانفي 2022	1,132
فيفري 2020	1,091	فيفري 2021	1,209	فيفري 2022	1,134
مارس 2020	1,107	مارس 2021	1,190	مارس 2022	1,102
أفريل 2020	1,087	أفريل 2021	1,199	أفريل 2022	1,080
ماي 2020	1,091	ماي 2021	1,215	ماي 2022	1,059
جوان 2020	1,126	جوان 2021	1,204	جوان 2022	1,055
جويلية 2020	1,147	جويلية 2021	1,183	جويلية 2022	1,018
أوت 2020	1,183	أوت 2021	1,177	أوت 2022	1,013
سبتمبر 2020	1,179	سبتمبر 2021	1,177	سبتمبر 2022	0,991
أكتوبر 2020	1,177	أكتوبر 2021	1,160	أكتوبر 2022	0,984

Source : (Boursorama, 2022)

من خلال الجدول 03 أعلاه نلاحظ أن الفترة الممتدة من 01 نوفمبر 2019 إلى غاية 31 أكتوبر 2022، والتي تقدر ب 03 سنوات (36 شهرا)، تخللتها تذبذبات في أسعار الدولار مقابل اليورو انخفاضاً وارتفاعاً وذلك راجع لبعض التداعيات الاقتصادية والمالية الناتجة عن جائحة كورونا التي عصفت بالعالم خلال هاته الفترة، ولمزيد من التوضيح نستعين بالشكل 03 أدناه، لمعرفة تطور متوسط السعر الشهري للدولار مقابل اليورو.

الشكل 03: "تطور متوسط السعر الشهري للدولار مقابل اليورو للفترة نوفمبر 2019 حتى أكتوبر 2022"



المصدر: من إعداد الباحث

نلاحظ تذبذب أسعار الدولار الأمريكي مقابل اليورو الأوروبي منذ شهر نوفمبر 2019 إلى غاية شهر أكتوبر 2022، فبعد أن كان سعر اليورو الواحد خلال شهر نوفمبر 2019 في حدود 1,105 دولار أمريكي انخفضت قيمة الدولار مقابل اليورو ليصل سعر هذا الأخير إلى عتبة 1,217 دولا خلال شهري ديسمبر 2020 وجانفي 2021، وبعدها عرف سعر اليورو تذبذبا صعودا ونزولا ثم بعدها انخفاضاً مقابل الدولار الأمريكي ليستقر عند عتبة 0,984 دولار أمريكي في نهاية شهر أكتوبر 2022.

أما مادة الذهب فقد عرفت ارتفاعاً ملحوظاً في أسعارها منذ شهر نوفمبر 2019 إلى غاية شهر أكتوبر 2022 (كانت دراستنا على الذهب بمتوسط السعر الشهري لسعر الإغلاق)، ذلك الارتفاع كان من أهم الآثار الواضحة للجائحة كورونا على العالم ككل وعلى اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية التي عرفت تراجع ملحوظ في اقتصادها بسبب آثار الجائحة عليها، وما عكس ذلك التراجع في الاقتصاد هو انخفاض مستويات أسعار النفط العالمي وتراجع قيمة الدولار الأمريكي مقابل أقوى عملات العالم كاليورو وهو ما أدخلها في عدم إستقرار إقتصادي ومالي أثر على جميع قطاعات الدولة. فالجدول 4 الموالي يوضح تغيرات أسعار مادة الذهب للفترة الممتدة من 2019/11/01 إلى 2022/10/31.

الجدول 04: "متوسط السعر الشهري لمادة الذهب للفترة نوفمبر 2019 حتى أكتوبر 2022، بالدولار"

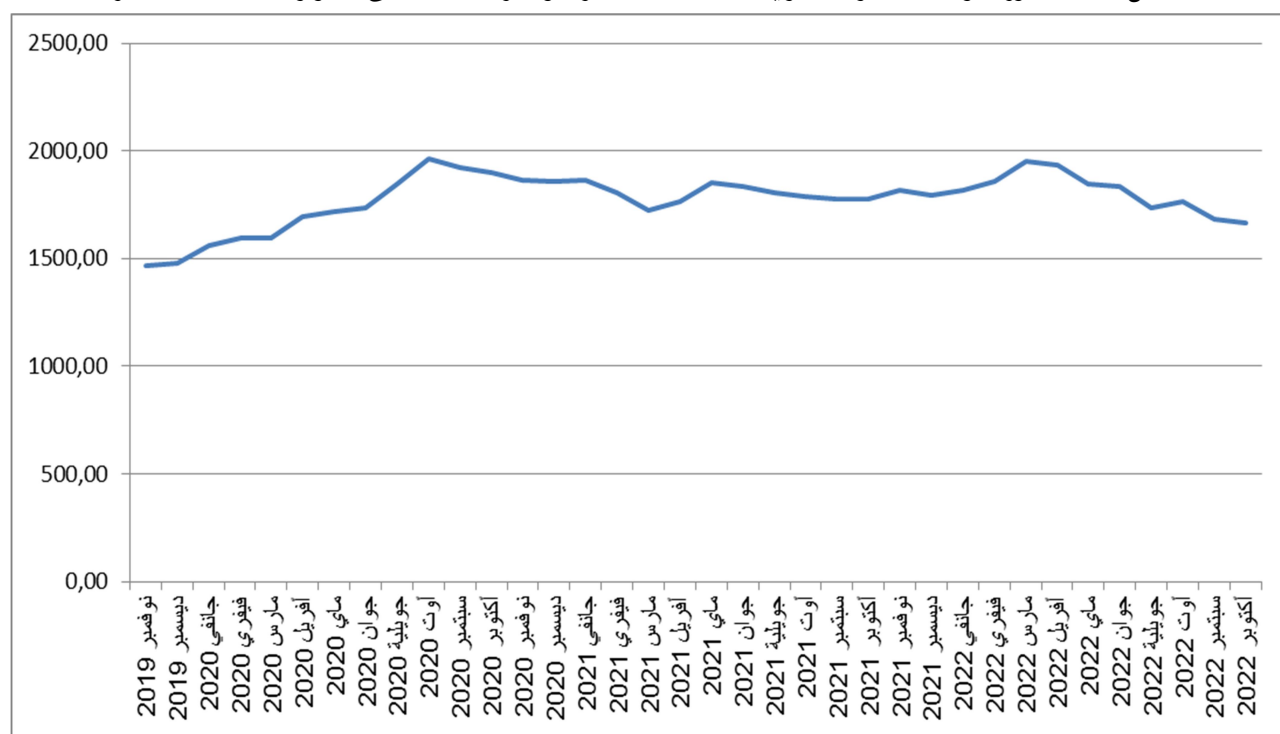
الشهر والسنة	متوسط السعر	الشهر والسنة	متوسط السعر	الشهر والسنة	متوسط السعر
نوفمبر 2019	1469,30	نوفمبر 2020	1865,56	نوفمبر 2021	1818,41
ديسمبر 2019	1479,43	ديسمبر 2020	1858,63	ديسمبر 2021	1791,25
جانفي 2020	1559,86	جانفي 2021	1864,41	جانفي 2022	1816,17
فيفري 2020	1594,91	فيفري 2021	1808,17	فيفري 2022	1859,48
مارس 2020	1594,65	مارس 2021	1721,66	مارس 2022	1952,03
أفريل 2020	1692,49	أفريل 2021	1762,47	أفريل 2022	1932,69

1847,77	ماي 2022	1853,17	ماي 2021	1720,29	ماي 2020
1835,13	جوان 2022	1832,37	جوان 2021	1735,92	جوان 2020
1736,68	جويلية 2022	1806,04	جويلية 2021	1844,68	جويلية 2020
1764,63	أوت 2022	1786,33	أوت 2021	1965,68	أوت 2020
1681,07	سبتمبر 2022	1777,36	سبتمبر 2021	1920,78	سبتمبر 2020
1665,96	أكتوبر 2022	1776,34	أكتوبر 2021	1900,25	أكتوبر 2020

Source : (Boursorama, 2022)

من خلال الجدول 04 أعلاه نلاحظ أن الفترة الممتدة من 01 نوفمبر 2019 إلى غاية 31 أكتوبر 2022، والتي تقدر ب 03 سنوات (36 شهرا)، تخللتها تذبذبات في أسعار مادة الذهب ارتفاعا وانخفاضا وذلك راجع لبعض التداعيات الاقتصادية والمالية الناتجة عن جائحة كورونا التي عصفت بالعالم خلال هاته الفترة، ولمزيد من التوضيح نستعين بالشكل 04 أدناه.

الشكل 04: "تطور متوسط السعر الشهري لمادة الذهب للفترة نوفمبر 2019 حتى أكتوبر 2022، بالدولار"



المصدر: من إعداد الباحث

نلاحظ أنه بعد أن كان سعر الذهب 1469,30 دولار للأونصة الواحدة في خلال شهر نوفمبر 2019، بلغ سعره 1965,68 دولار للأونصة الواحدة بحلول شهر أوت 2020، فقد لوحظ ارتفاع سعره مع نهاية شهر ديسمبر 2019 إلى غاية نهاية الأسبوع الأول من شهر مارس 2020، ثم عرف إنخفاضا مع منتصف نفس الشهر، وبعدها مباشرة لوحظت الزيادة السريعة المطردة والمرتفعة في سعر الذهب منذ الأسبوع الثالث من شهر مارس 2020 حتى شهر أوت 2020، ثم بعدها عرف إنخفاض وتذبذب ما بين شهري فيفري ومارس من سنة 2021 ليرتفع بعدها لغاية شهر مارس 2022 ويعاود الإنخفاض ويستقر عند سعر 1665,96 دولار للأونصة الواحدة خلال شهر أكتوبر 2022، فعموما عرف سعر الذهب خلال فترة كورونا تذبذبا إرتفاعا وإنخفاضا ما بين 1500 دولار للأونصة الواحدة و 2000 دولار للأونصة الواحدة.

3. التدابير الاحترازية العالمية لإدارة المخاطر البنكية وتحسين الأداء البنكي في ضوء التداعيات الاقتصادية والمالية

1.3 المخاطر البنكية وتراجع الأداء البنكي المترتب عن التداعيات الاقتصادية والمالية:

لقد تأثر العمل البنكي وزادت حدة المخاطر البنكية المحيطة بالعمليات البنكية جراء التداعيات الاقتصادية والمالية العالمية الناتجة عن جائحة كورونا، إلا أن ذلك التأثير اختلف من مؤسسة بنكية إلى أخرى ومن دولة لأخرى، إلا أن الأثر بدا وضحا ولاح في الأفق بوادٍ ظهور أزمة اقتصادية ومالية عالمية تؤدي إلى الركود الاقتصادي والمالي لدول العالم ومعها انهيار العمل البنكي بما في ظل تنامي وتفقم المخاطر البنكية وتراجع الأداء البنكي.

تأثر القطاع البنكي بشدة بسبب انخفاض أسعار النفط والغاز الطبيعي نتيجة لجائحة كورونا. يعد النفط والغاز مصدر دخل رئيسي لشركات البترول، وتنخفض العائدات والإيرادات المالية لهذه الشركات بسبب انخفاض أسعارها وتقلص حجم الإنتاج. وعادةً ما يتم تحصيل هذه العائدات من خلال المؤسسات المصرفية. تُعد هذه العائدات المالية مصدرًا للسيولة المالية التي يمكن استخدامها لتلبية طلبات الودائع ومنح الائتمان. إذا انخفضت هذه العائدات المالية لشركات البترول، فإن ذلك يعني نقصًا في السيولة المالية المتاحة للبنوك. وهذا يشكل خطرًا على السيولة المالية للبنك إذا لم يتخذ البنك التدابير اللازمة للتصدي لهذا الوضع. بالإضافة إلى ذلك، تعتمد بعض البنوك على دخلها المالي من مداخيل شركات البترول. وفي حالة تراجع هذه الإيرادات المالية للشركات البترولية، تنخفض إيرادات البنوك المالية. وإذا استمر تراجع الإيرادات المالية للبنك لفترة طويلة بسبب انخفاض أسعار البترول، فإن ذلك قد يتسبب في خسائر متتالية ويعرض البنك لخطر الإفلاس.

جائحة كورونا أدت إلى انخفاض قيمة الدولار الأمريكي، وهذا يمكن أن يؤثر سلبيًا على عمل المؤسسات البنكية، خاصة تلك التي تعمل في الدول التي ترتبط اقتصاداتها وصادراتها بالدولار الأمريكي. وإذا كانت هذه المؤسسات تقوم بتعاملاتها بالعملة الأجنبية الأخرى مثل اليورو والجنيه الاسترليني، فإنها قد تواجه مخاطر كبيرة، ومن بين هذه المخاطر يمكن ذكر خطر الصرف. في حالة تحصيل المؤسسات الاقتصادية فواتير صادراتها بالدولار الأمريكي وسداد فواتير استيراداتها باليورو، فإن المؤسسات البنكية قد تتعرض لخسائر في عمليات الصرف. ومع استمرار هذه الحالة، قد تتكبد المؤسسات البنكية خسائر متتالية في عمليات الصرف. وهذا يشكل خطرًا على استقرارها المالي وقدرتها على تحقيق الأرباح المستدامة.

تأثرت أسعار الذهب بشكل إيجابي نتيجة الظروف العالمية، حيث شهدت ارتفاعًا وظهور مؤشرات على استمرار ارتفاعه في المستقبل. يعتبر الذهب ملاذًا آمنًا للمستثمرين نظرًا لتنفيذ إجراءات التحفيز الاقتصادي وخفض أسعار الفائدة. ومن المتوقع أن يحقق الذهب مكاسب مالية لأولئك الذين يمتلكونه في المستقبل. وبالتالي، يتسارع الأفراد والمؤسسات نحو شراء الذهب كاستثمار وملاذ آمن. ولشراء الذهب، يتم دفع المستحقات المالية من خلال السيولة النقدية المسحوبة من البنوك. ومع ذلك، يمكن أن يؤدي الإقبال الكبير على سحب الأموال من البنوك لشراء الذهب إلى نقص في السيولة المتاحة للبنوك. وهذا يعرض البنك لخطر نقص السيولة وصعوبة تلبية احتياجات العملاء والتزاماتهم المالية.

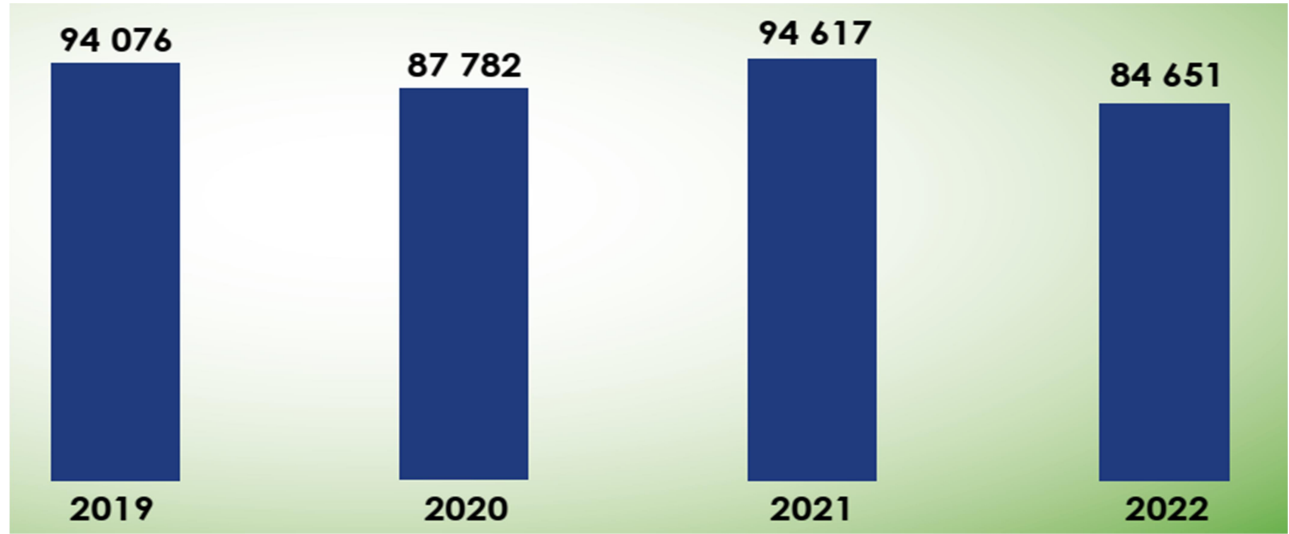
فالآثار الاقتصادية والمالية الناجمة عن جائحة كورونا التي عصفت بالعالم كان لها الأثر البالغ أسعار أهم السلع المتداولة على المستوى العالمي بالبترول والغاز الطبيعي والذهب وحتى الدولار، وذلك التغير في الأسعار أثر على إقتصاديات كل دول العالم وأثر علة أنظمتها البنكية وهو ما جعلها عرضة لمجموعة من المخاطر المحيطة بها.

لم يكن النظام البنكي الجزائري في معزل وموئل عن الآثار الاقتصادية والمالية العالمية التي مست وعصفت بالعالم جراء جائحة كورونا، فالنظام البنكي الجزائري شأنه شأن الأنظمة البنكية الأخرى كان عرضة لمجموعة المخاطر لعل أبرزها مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية وهو ما أدى إلى تراجع أدائها ويجعلها عرضة لمخاطر الإفلاس إن لم تتخذ جملة التدابير والإجراءات الحمائية.

تتنوع وتعدد المؤسسات البنكية الناشطة في الجزائر، نجد مجموعة المؤسسات البنكية التجارية العمومية، كما نجد مجموعة المؤسسات البنكية التجارية الأجنبية، منها ما هي بنوك ربوية ومنها ما هي بنوك إسلامية ومنها ما هي بنوك ربوية بنوافذ إسلامية. أغلب المؤسسات البنكية الناشطة في الجزائر (إن لم نقل كلها) تأثرت بالآثار الاقتصادية والمالية الناجمة عن جائحة كورونا، إلا أن ذلك التأثير كان بشكل متفاوت حسب درجة ثبات وإستقرار نظام الرقابة الداخلي ونظام إدارة المخاطر بالبنك، وعموما كلها شهدت تراجع في أدائها البنكي بسبب بعض المخاطر البنكية التي أحاطت بها سواءا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. فيما يلي عرض موجز لأداء بعض المؤسسات البنكية الناشطة في الجزائر خلال جائحة كورونا (نهاية 2019-نهاية 2022):

- البنك الوطني الجزائري:

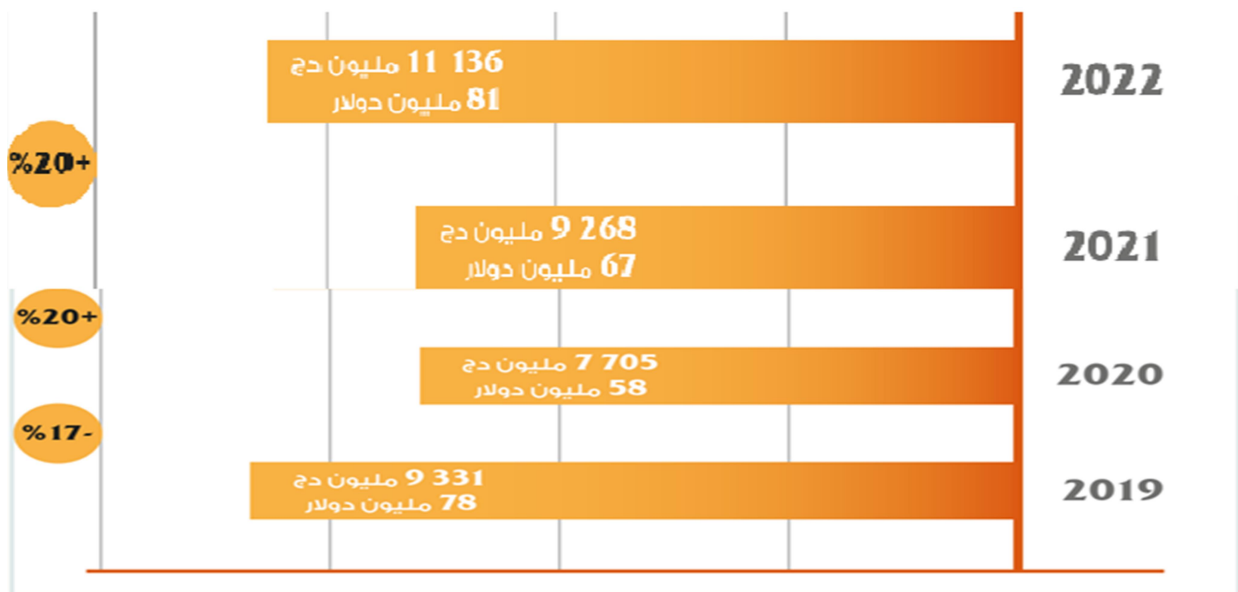
الشكل 05: "تطور الناتج البنكي لصافي PNB للبنك الوطني الجزائري للفترة 2019-2022، بالمليون دينار جزائري"



المصدر: (البنك الوطني الجزائري، 2022، صفحة 40)

- مصرف السلام الجزائري:

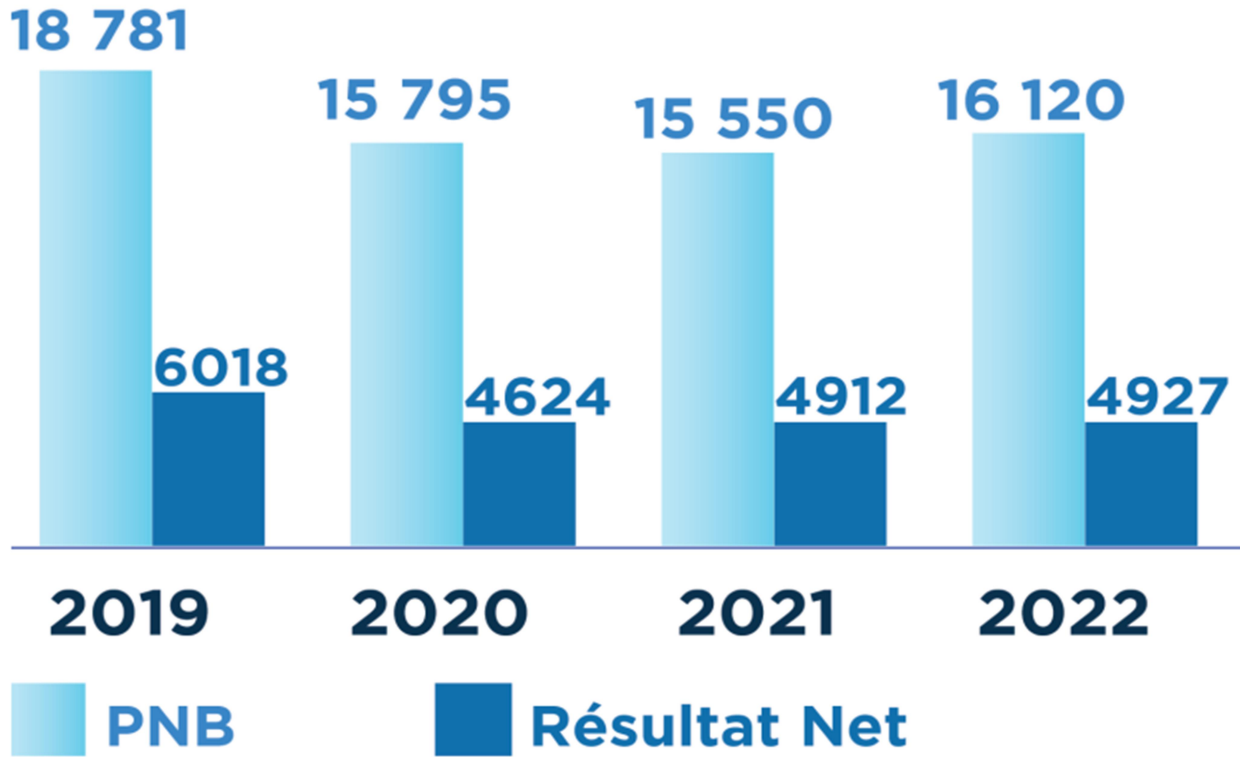
الشكل 06: "تطور المداخل الصافية لمصرف السلام الجزائري للفترة 2019-2022، بالمليون دينار جزائري"



المصدر: (مصرف السلام الجزائري، 2021، صفحة 10) (مصرف السلام الجزائري، 2022، صفحة 08)

- بنك الخليج الجزائر:

الشكل 07: "تطور الناتج البنكي الصافي PNB لبنك الخليج الجزائر للفترة 2019-2022، بالألف دينار جزائري"



Source: (GULF BANK ALGÉRIE, 2023, p. 46)

من خلال الأشكال (05، 06 و 07) أعلاه والتي توضح تطور بعض مؤشرات الأداء البنكي للمؤسسات البنكية النشطة في الجزائر محل الدراسة خلال سنوات جائحة كورونا (نهاية 2019-نهاية 2022) لاحظنا تراجع أدائها سنة 2020 مقارنة بسنة 2019، وذلك راجع أن سنة 2020 كانت سنة الذروة بالنسبة لجائحة كورونا، وسبب التراجع يعود لتفاقم بعض المخاطر البنكية الناجمة عن الآثار الاقتصادية والمالية لجائحة كورونا، لعل أبرز تلك المخاطر نجد مخاطر السيولة بسبب نقص السيولة البنكية ومخاطر الائتمان بسبب عجز بعض الزبائن عن إعادة القروض للبنك ومخاطر تشغيلية كحالة الوفيات والإصابات وسط موظفي البنك، أما سنة 2021 بعض البنوك محل الدراسة شهدت تحسنا في أدائها البنكي والبعض الآخر شهدت تراجعا في أدائها البنكي وكان نفس الشيء سنة 2022، إلا أنه بعد سنة 2022 شهدت كل المؤسسات البنكية تعافي في أدائها البنكي وتحكم في المخاطر البنكية.

2.3 تدابير إدارة المخاطر البنكية وتحسين الأداء البنكي لمواجهة التداعيات العالمية:

ردًا على التحديات الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا، قامت بعض الحكومات حول العالم باتخاذ إجراءات لحماية أنظمتها المصرفية، ومن بين هذه الإجراءات: برامج الضمان للقروض المصرفية: تم إطلاق برامج ضمان حكومية لتعزيز القروض المصرفية وتخفيف المخاطر المالية على المقترضين؛ خفض أسعار الفائدة: قامت بعض البنوك المركزية بخفض أسعار الفائدة إلى مستويات منخفضة جدًا، بما في ذلك الفائدة الصفرية والسلبية، لتحفيز التمويل وتشجيع الاستثمار؛ تأجيل التحصيل: تم تعليق عمليات التحصيل الفوري من العملاء، مما يسمح للأفراد والشركات بتأجيل سداد المدفوعات والقروض لفترة مؤقتة؛ تخفيض متطلبات الراسميل: تم تخفيض متطلبات الراسميل الخاصة بالمصارف للتعامل مع تراجع أسعار الأصول المالية والانخفاض في القيمة السوقية للأصول؛ منح خطوط ائتمان غير

محدودة: تم توفير خطوط ائتمان غير محدودة للبنوك لمواجهة أي نقص في السيولة وضمان استمرار توفير التمويل للعملاء؛ ضخ سيولة جديدة: تم ضخ سيولة جديدة في النظام المصرفي من خلال عمليات شراء الأصول المالية والسندات الحكومية؛ دعم الإقراض: تم تقديم دعم مالي وإقراض للأسر والشركات المتأثرة بالأزمة الاقتصادية، بهدف تعزيز النشاط الاقتصادي والحفاظ على الوظائف؛ تشجيع القروض للقطاعات المتضررة: تم تشجيع المصارف على منح القروض للقطاعات المتضررة مثل السياحة والنقل والضيافة للمساعدة في استعادة النشاط الاقتصادي في تلك القطاعات؛ شراء السندات الحكومية: قامت البنوك المركزية بشراء السندات الحكومية للحفاظ على السيولة في السوق وتعزيز الثقة في النظام المصرفي. هذه التدابير تهدف إلى دعم النظام المصرفي وتعزيز الثقة فيه خلال فترة الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا. كما هناك تدابير أخرى يمكن أن تتخذها الحكومات لحماية أنظمتها المصرفية، مثل:

- زيادة وتعزيز الرقابة على أعمال البنوك وتشديد الإجراءات والمتطلبات المصرفية.
- تعزيز مستوى الشفافية في قطاع المصارف، بما في ذلك زيادة نشر المعلومات المالية.
- تشجيع التكنولوجيا المالية الآمنة والمبتكرة، مثل التشفير والتعرف على الوجه والبصمة الرقمية، لتعزيز حماية البيانات المالية وتقليل مخاطر الاحتيال المصرفي.
- تعزيز التعاون الدولي والتبادل المعلومات المصرفية مع الدول الأخرى.
- وضع خطط احتياطية شاملة للتعامل مع الأزمات المصرفية المحتملة، بما في ذلك توفير تمويل طارئ وتنفيذ إجراءات إصلاحية لاستعادة الاستقرار المالي.
- تشجيع البنوك على تنويع أنشطتها ومحافظتها المالية، وتخفيف توسعها في قطاعات مختلفة، مما يقلل من تعرض النظام المصرفي لمخاطر مرتبطة بقطاع واحد.
- تعزيز التثقيف المالي بين الجمهور وتوفير المعلومات والأدوات اللازمة للأفراد لفهم وإدارة مخاطرهم المالية بشكل أفضل، وبالتالي تعزيز الاستقرار المالي العام.

كما تم إعلان سلسلة من الإجراءات من قبل لجنة بازل، وتشمل: تأجيل تنفيذ معايير بازل 3: تم تأجيل تنفيذ المعايير الجديدة لبازل 3، وخاصة تلك المتعلقة بمتطلبات رأس المال، بهدف منح البنوك وقتًا إضافيًا للتكيف مع التغييرات وتخفيف الضغط على الرأس المال؛ تمديد اعتماد إطار مخاطر السوق: تم منح البنوك تمديدًا لاعتماد الإطار الجديد لمخاطر السوق، وهو جزء من الدعامة الثالثة لمعايير بازل، وذلك لتوفير المرونة في ظل التقلبات السوقية الناجمة عن جائحة كورونا؛ تأجيل تطبيق إطار متطلبات المصارف الدولية المهمة: تم تأجيل تطبيق إطار متطلبات المصارف الدولية المهمة نظاميًا، وهي جزء من الإصدار الثاني من معايير بازل، بهدف منح البنوك مرونة إضافية في إدارة الأزمات والتعامل مع تداعيات جائحة كورونا. تتوقع هذه الإجراءات أن توفر مساحة كافية للبنوك للتكيف مع الأزمة الناجمة عن جائحة كورونا، وذلك من خلال تخفيف قيود رأس المال التي قد تواجهها بعض المصارف. يهدف ذلك إلى دعم استقرار النظام المصرفي وضمان استمرارية عمليات الإقراض والتمويل في ظل التحديات الاقتصادية الحالية.

فقد قامت كل البنوك المركزية في كل دول العالم باتخاذ إجراءات وتدابير احترازية من شأنها الحيلولة دون تفاقم المخاطر المحيطة بجهازها البنكي من جهة، والسعي للحفاظ على استقرار عملتها النقدية من جهة أخرى. فكل تلك الإجراءات كانت في إطار السياسات النقدية التي إنتهجتها كل دول من خلال بنكها المركزي.

إلا أن هناك بعض الدول وفقت إلى حد من للتصدي للمخاطر البنكية الناجمة عن جائحة كورونا وبعض الدول الأخرى لاقت صعوبات في ذلك، وهذا طبعاً يرجع لقوة وصلابة جهازها البنكية ومدى تدخلاتها الاقتصادية والمالية لاسيما في الأسواق المالية العالمية وقيامها بالاستثمارات في مختلف المجالات الاقتصادية والمالية المحلية والإقليمية والعالمية.

4. خاتمة:

يعد القطاع البنكي من بين القطاعات المتضررة بجائحة كورونا سواءاً بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، وذلك راجع للتداعيات الاقتصادية والمالية التي مست كل دول العالم والناجمة عن الجائحة العالمية، فقد جعلت هاته الأخيرة من المؤسسات البنكية والعمل البنكي عرضة لمجموعة المخاطر البنكية والتي من أهمها مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان (بمختلف أنواعها) ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر الصرف ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية (بمختلف أنواعها) ومخاطر فقدان المداخيل المالية ومخاطر تحقيق خسائر ومخاطر الإفلاس وغيرها من المخاطر البنكية الأخرى التي لم نتطرق لها في هذا البحث، وهو ما أدى إلى تراجع أدائها ومردوديتها، وهو ما أفضى بأغلب الحكومات والبنوك المركزية عبر العالم، والمنظمات واللجان الدولية البنكية والمالية، للتدخل واتخاذ جملة التدابير والإجراءات الاحترازية لإدارة تلك المخاطر البنكية والحيلولة دون تفاقمها مع تعافي العمل البنكي وتحسين الأداء البنكي، إلا أن نتائج ذلك التدخل تباين من دولة لأخرى.

وعموماً خرجنا من هذا البحث بمجموعة النتائج التالية:

- خلفت جائحة كورونا أزمات وتداعيات اقتصادية ومالية عالمية؛
- لجائحة كورونا تداعيات اقتصادية مست الاقتصاد العالمي، من أهمها الانخفاض الحاد في أسعار النفط والغاز الطبيعي، ارتفاع في أسعار الذهب، وتذبذب في أسعار الدولار مقابل اليورو الأوروبي؛
- لجائحة كورونا كذلك تداعيات مالية، من أهمها انخفاض أسعار الدولار الأمريكي أمام أغلب عملات دول العالم؛
- أثرت جائحة كورونا على المؤسسات البنكية، فقد واجهت هاته الأخيرة جملة من المخاطر البنكية وغيرها؛
- المخاطر البنكية الناجمة عن جائحة كورونا هددت الأنظمة البنكية عبر مختلف دول العالم، فقد لاح في الأفق بوادر افلاس العديد من المؤسسات البنكية وشلل في النظم البنكية المحلية وحتى العالمية؛
- إتساع المخاطر المحيطة بالعمل البنكي أدى إلى تراجع مستوى أداء المؤسسات البنكية خلال فترة جائحة كورونا؛
- للحيلولة دون تفاقم المخاطر البنكية وتأثيرها الحاد على العمل البنكي، سعت أغلب الحكومات والبنوك المركزية، والمنظمات واللجان الدولية غير الحكومية لاتخاذ جملة تدابير احترازية ووقائية للتصدي لتلك المخاطر.

وبناءً على النتائج المتحصل عليها، سنقوم بتأكيد أو عدم تأكيد فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الأولى:** لقد أفرزت جائحة كورونا تداعيات أثرت سلباً على مختلف الاقتصاديات عبر العالم، ومن أهم تلك التداعيات ارتفاع أسعار الذهب وانخفاض أسعار النفط والغاز الطبيعي، انخفاض سعر ومؤشر الدولار الأمريكي. (تم تأكيد الفرضية الأولى)
- **الفرضية الثانية:** لقد تأثر العمل البنكي بالتداعيات الاقتصادية والمالية العالمية التي أفرزتها جائحة كورونا، وهو ما نجم عنه ظهور وتفاقم مخاطر بنكية أثرت سلباً على العمل والأداء البنكي. (تم تأكيد الفرضية الثانية)
- **الفرضية الثالثة:** لقد اتخذت أغلب الحكومات والبنوك المركزية عبر العالم، وأغلب المنظمات واللجان البنكية والمالية عبر العالم، حزمة من الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية التي أفرزتها التداعيات الناجمة عن الجائحة. (تم تأكيد الفرضية الثالثة)

وعليه نخرج بمجموعة **الإقتراحات** التي من شأنها مواجهة المؤسسات البنكية لجملة المخاطر البنكية على ضوء جائحة كورونا أو حتى أزمات واضطرابات مستقبلية محتملة:

- ضرورة التكتل الاقتصادي والمالي ما بين مختلف دول العالم لمواجهة مختلف الأزمات الصحية والاقتصادية والمالية؛
- ضرورة العمل والتنسيق ما بين البنوك المركزية والمؤسسات البنكية عبر العالم لاسيما فيما يخص مواجهة المخاطر البنكية؛
- ضرورة تدخل الدول وبنوكها المركزية لتوفير السيولة النقدية وتسييرها بعقلانية بغية عدم الوقوع في عجز السيولة؛
- ضرورة تصحيح المسار الخاص بتوفير الائتمان خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة والناشئة؛
- ضرورة تدخل الدول والحكومات لانقاذ الشركات التي تكون عرضة للصدمات والأزمات؛
- ضرورة تمتين خطوط الدفاع في القطاع البنكي وهي إدارة المخاطر البنكية بكل احترافية ومهنية؛
- ضرورة اجراء دراسات شاملة ومفصلة وتنبؤية لكل الآثار التي تسببت بها الأزمات على الأنظمة الاقتصادية والمالية، وسعي القطاع البنكي إلى مجاهاتها، والتخطيط لتحمل الخسائر المحتملة.

5. قائمة المراجع:

- طارق طه. (2000). *إدارة البنوك والمعلومات المصرفية*. مصر: دار الكتب للنشر.
- عبد القادر خليل. (2014). *مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي* (الإصدار الثانية، المجلد الثاني). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- فضيل فارس. (2013). *التقنيات البنكية* (الإصدار الأولى، المجلد الأول). الجزائر: مطبعة المוסاك رشيد.
- محمد عبد الفتاح الصيرفي. (2006). *إدارة البنوك* (الإصدار الأولى). الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- البنك الوطني الجزائري. (2022). *التقرير السنوي 2022*. الجزائر: البنك الوطني الجزائري.
- مصرف السلام الجزائر. (2021). *التقرير السنوي 2021*. الجزائر: مصرف السلام الجزائر.
- مصرف السلام الجزائر. (2022). *التقرير السنوي 2022*. 2022: مصرف السلام الجزائر.
- Boursorama. (2022, NOVEMBRE 10). Consulté le NOVEMBRE 10, 2022, sur <https://www.boursorama.com>
- SA.INVESTING. (2022, 10 نوفمبر). Consulté le 10 نوفمبر 2022, sur <https://sa.investing.com/>
- GULF BANK ALGÉRIE. (2023). *Rapport ANNUEL 2023*. ALGÉRIE: GULF BANK ALGÉRIE.